بالعرب على جهة القيام بها معروب ذات ثبتت متصفة بالترتب به
على جهة القيام بها الوقوع عليها وقس حال بقية المشتقات
فالمشتق مدلوله ذات موصوفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما
بفروق لفظية ومعنوية ليس هذا محلها و مبهم من
الابهام وهو الخفا ماخوذ من ابهمت الشي اذا اخفيته وانما كان
المبهم لا يفيد معناه الا بتوسط قرينة زائدة على اللفظ وهي
الاشارة الحسية في اسم الاشارة والصلة في الاسم الموصول
كان مبهما اي خفيا بالنسبة للاسم الظاهر الدال على معناه بدون
ان ينضم اليه شي اخر نحو هذا وهذه اي من نحو هذا اسما
الاشارة هولا وتلك وذاك فقوله نحو يحتمل التمثيل بالنظر لشخص
هذا وهذه ونحوهما من بقية اسما الاشارة المفردة فيكون
التمثيل للمبهم قاصرا على خصوص اسم الاشارة ويحتمل ان التمثيل
بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الاشارة الممثل له
بهذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذي وهذا الثاني
اولى ليدخل تحت لفظة نحو الموصول واما التقرير الاول فلم يثبت
وليه فيكون كلامه قاصرا واعلم ان ما ذهب اليه المصنف من كون
القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم الى ان اسما الاشارة
من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس اذ لا تفتقر
الى تقدير ظاهر فيكون من قبيل الضمير ولانه قد غلب عليه
الاسما الظاهرة كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وغير ذلك
وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر والمضمر
لان له شبها بالظاهر وشبها بالمضمر من حيث انه مبني
ولم يفارقه تعريف الاشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه
والوصف به كان كالاسم الظاهر لانه لا يخلو اما ان يصلح الخ
هذا بيان لوجه الانحصار في الاقسام الثلاثة وحصره فيها استقرائي
اما ان يصلح لكل جنس اي يصلح لان يستعمل في كل جنس وفيه اشكال
وذلك لان الجنس هو الامر الكلي والامور الكلية لا وجود لها في الخارج

وقد

وقد شرطوا في اسم الاشارة ان ينضم اليه الاشارة الحسية فلا بد ان يكون
المستعمل فيه مشاهدا مشارا اليه وما ليس موجودا في الخارج ليس
مشاهدا والجواب اننا نقدر مضافا اي افراد كل جنس ثم يقال ان البعض
من الاجناس ما ليست افراده مشاهدة بل معقوله فلا بد من تخصيص
الافراد بكونها محسوسة مشاهدة اي افراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا
بالنظر لاسم الاشارة واما بالنظر للموصولات فانها تستعمل في المعقول
والمحسوس لكن لافرادها اختصاص ببعض الامور كاختصاص من بمن
يعقل فتكون الكلية بالنظر لها ليست عامة وفي المقام كلام لا تحتمله هذه
العجالة اما ان يكون كناية عن غيره هذا التقسيم جاري على اصطلاح
الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جري على اصطلاح البصريين
اولا في التقسيم ولا حجر في شي من ذلك والقسم الثاني الفعل اي
مطلق الفعل حتى يصح تسميته للاقسام الثلاثة على الاصح مقابله
ما ياتي في الثمرة ما ذهب اليه الكوفيون من انه قسمين على الا
ستقبال اي الزمن المستقبل والمراد انه يدل عليه بحسب الوضع
فخرج الفعل الماضي الواقع شرطا نحو ان قام زيد قمت فان المعنى متى
حصل قيام من زيد في الزمن المستقبل حصل مني قيام فيه فقد دل
الماضي هنا على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع
بل من جهة اداة الشرط وهي عارضة بدليل انه اذا عري الفعل عنها
تمحض للدلالة على الزمن الماضي الثاني الذي يختص بالا
ستقبال بل يدل عليه وعلى الحال اي الزمان الحاضر وهو زمن التكلم
فيكون المضارع دالا على الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على التحقيق
فيكون مشتركا لفظيا وهو الراجح وما مقابله انه حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال وبالعكس واما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلي لم يذهب
اليه احد ثم ان دلالة المضارع عليهما بحسب الوضع فلا يرد انه قد يتمحض
للدلالة على الماضي اذا دخلت عليه لم نحو لم يضرب لان تلك الدلالة عارضة
من دخول لم وكلاهما انما هو في الدلالة بحسب الوضع والاول الامر
الدال على خصوص المستقبل هو في فعل الامر وينبغي ان يعلم ان دلالة فعل

Copyright © King Saud University